

أرقام صادمة والآتي أعظم: نصف اللبنانيين بين فقير وأكثر فقراً!

يعيش نصف اللبنانيين اليوم تحت خط الفقر، فيما يقبع ربعهم تحت خط الفقر المدقع. للوهلة الأولى يصعب التصديق باننا نتحدث عن لبنان بلد الحضارة والثقافة الرائد في منطقتة والمميز بتكوينه. الا ان الامر صحيح مع الاسف، وادي هذا الواقع المأساوي الى الغاء ما كان يعرف بالطبقة الوسطى وحولها الى طبقة فقيرة

باتت الطبقة التي كانت تسمى فقيرة وسط هذا النفق المظلم وعلى وقع تخطيط النظريات الاقتصادية، برز الدور المهم الذي يضطلع به البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقرا في لبنان NPTP الذي اطلقتها

الحكومة عام 2011 بمساعدة فنية ومالية من البنك الدولي، وهو برنامج شبكة الامان الاجتماعي الوحيد الذي يستهدف الاسر الاكثر فقرا في لبنان وتستفيد منه حاليا 43,000 اسرة. كما يلقي هذا البرنامج دعماً وتعاوناً من شركاء عدة له ابرزهم الاتحاد الاوروبي وبرنامج الغذاء العالمي WFP والشبكة الوطنية للميثاق العالمي التابعة للامم المتحدة UNGC.

جمالي: نعمل على تأمين استمرارية البرنامج

اطلقت النائبة د.جمالي التي تتأخر الشبكة الوطنية للميثاق العالمي التابعة للامم المتحدة في نيسان الماضي حملة "الليرة بتشبع" لدعم البرنامج، وهي تحضر مشاريع عدة تساعد على استمراره.

■ ما كانت نتيجة حملة "الليرة بتشبع"؟

□ على الرغم من تلقي البرنامج دعماً وتمويلاً خارجيين، الا انه كان لا بد من توفير دعم داخلي له. لذا، اطلقنا حملة الليرة بتشبع خلال شهر نيسان الماضي بالتعاون مع القطاع الخاص، وقد نجحنا خلالها في جمع مليار ليرة سيبدأ توزيعها على هذه العائلات. من ناحية اخرى، ارسلنا الى المجلس النيابي مشروع قانون يهدف الى انشاء هيئة مستقلة تشرف على هذا البرنامج، والى تخصيص ميزانية سنوية له ضمن الموازنة العامة للدولة ما يضمن استمرارية البرنامج واستدامته وتكامله. فهذا البرنامج الذي يشمل ثلاثة قطاعات: الغذاء والطبابة والتعليم، لم يتمكن خلال السنتين الماضيتين من تأمين اية مبالغ لقطاعي التعليم والطبابة نظراً الى عدم توافر المبالغ المطلوبة في وزارتي التربية والصحة. لذا، نحن نأمل من خلال مشروع القانون هذا، في تنظيم الامور بشكل افضل.



النائبة د.جمالي.

■ ماذا عن مساهمة البنك الدولي التقنية والمالية؟

□ البنك الدولي يواكب هذا المشروع منذ اليوم الاول لاطلاقه، وقد لعب دوراً أساسياً في انجاحه. فالى جانب التمويل الذي وفره، قامت فرق تابعة للبنك بمرافقة موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية في زيارة للعائلات المستفيدة

تأسس عمل خاص به وتأمين عيش لائق لافراد اسرته.

■ ماذا عن المبالغ المالية الممنوحة؟
□ تقوم وزارة الشؤون بالاشراف على هذا الموضوع، ويتم دفع 400 الف ليرة شهرياً الى نحو 30 الف اسرة، وهذا يستثنى المستفيدين من البطاقة الغذائية. كما ان الوزارة وضعت بالتعاون مع وزارة الداخلية والمخاتير والبلديات برنامجاً يمكن العائلات الراغبة في الاستفادة ان تسجل اسماءها. وقد تقدمت لغاية الان 467 الف عائلة بطلباتها، اي نحو مليوني لبناني، في حين ان امكانيات الوزارة لن تستطيع تلبية الا نصف هذا العدد.

كانت صعبة جداً على الجميع وبخاصة على القطاع الخاص. لكن على الرغم من ذلك، فقد لقينا تجاوباً كبيراً من قبله وقد لمسنا ذلك من خلال تحمل العديد من الشركات للمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها.

■ هل ثمة افكار للمستقبل؟
□ سنطلق برنامجاً جديداً اسمه Graduation نستعيز فيه عن المساعدات المادية والبطاقات الغذائية بتوفير مهارات مهنية لدى احد افراد هذه العائلات، على ان نوفر له في ما بعد المعدات التي يحتاجها لكي يتمكن من

من هذا البرنامج للكشف عليها والتأكد من المعلومات الواردة في الاستمارات. كما طرح البنك الدولي في الفترة الاخيرة اعطاء تمويل اضافي بقيمة 300 مليون دولار، على ان يكون نصف المبلغ هبة للدولة والنصف الاخر على شكل قرض ميسر بفوائد متدنية جداً. وقد طالبت بجعل 80 في المئة من المبلغ على شكل هبة و20 في المئة منه على شكل قرض، والنقاش لا يزال يتمحور حول هذه النقطة.

■ كيف تجاوب القطاع الخاص مع هذا البرنامج؟
□ الظروف التي اطلقنا فيها حملتنا

نيلاندا: حزمة دعم سنباشر تنفيذها في الفترة المقبلة



مدير عمليات الحوكمة والامن في بعثة الاتحاد الاوروبي رين نيلاندا.

مدير عمليات الحوكمة والامن في بعثة الاتحاد الاوروبي رين نيلاندا، تطرق الى دور الاتحاد في تعزيز هذا البرنامج وتوسيع مروحة المستفيدين منه، وقال: "ترتفع مستويات الفقر بين اللبنانيين بشكل كبير، مع عواقب وخيمة محتملة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وبازاء هذه الخلفية، يدعو الاتحاد الاوروبي الى انشاء نظام شامل ومستدام للمساعدة الاجتماعية في لبنان.

لهذه الغاية تم تخصيص 24 مليون اورو عام 2019 من خلال صندوق "مدد" التابع للاتحاد لدعم البرنامج الوطني لاستهداف الفقر، وقد ساهم ذلك بزيادة عدد الاسر المستفيدة منه من 10000 الى 15000 اسرة عام 2020.

كما تم في الفترة الاخيرة اعتماد حزمة دعم اضافية سنباشر تنفيذها في الاشهر المقبلة، وهي ستمتد على مدى السنتين المقبلتين. ان الاتحاد الاوروبي يدرك تماماً حاجات المواطنين اللبنانيين وتزايد الفقر بينهم، مما يؤثر سلباً على

الاسر، وهو سيسعى الى توفير الدعم التقني لتعزيز القدرة المؤسسية لبرنامج NPTP من اجل تحسين فعاليته وكفاءته ومساءلته على المدى الطويل، وذلك من خلال برنامج التحويل الذي تبلغ قيمته 50 مليون اورو، الى جانب 3.2 ملايين اورو اضافية".

الاتحاد الاوروبي دعماً
الى انشاء نظام مستدام
للمساعدة الاجتماعية



السيد: دعم البنك الدولي بلغ 25 مليون دولار



الخبيرة في شؤون الحماية الاجتماعية والعمل والجنדרة في البنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط حنين السيد.

الخبيرة في شؤون الحماية الاجتماعية والعمل والجنדרة في البنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط حنين السيد تحدثت الى "الامن العام" عن دعم البنك لهذا البرنامج وعن اهميته في هذه المرحلة.

■ كيف توزعت مساهمة البنك الدولي في هذا البرنامج؟

□ بلغ اجمالي الدعم الذي قدمه البنك الدولي 25 مليون دولار اميريكي من خلال 4 مشاريع منح طارئة. الاول والثاني يتعلقان بالحماية الاجتماعية ودعم تنفيذ مشاريع محددة ، وقد خصص لهما 7 ملايين دولار، والمشروع الثالث هو برنامج الطوارئ الوطنية وقد خصص له 8.2 ملايين دولار، اما الرابع فيتعلق باعطاء تمويل اضافي للبرنامج بقيمة 10 ملايين دولار.

■ ما هي اهمية هذا البرنامج؟

□ هذا البرنامج هو الوحيد الذي يستهدف شبكة الامان الاجتماعية المتعلقة بالعائلات الاكثر عوزا وغير القادرة على تأمين حاجاتها الغذائية الاساسية وهو يغطي اليوم 43 الف عائلة. لكن، نظرا الى الاوضاع الاقتصادية المتدهورة، من المتوقع ان يصل عدد العائلات التي ستصبح تحت خط الفقر الى 155 الف عائلة اي نحو 850 الف فرد او 22 في المئة من اجمالي اللبنانيين، وستصبح ايضا 365 الف عائلة اي 1,7 مليون

■ ما هو التوزيع الجغرافي للمستفيدين الحاليين في قاعدة بيانات البرنامج؟

□ يضم البرنامج حاليا 43.000 مستفيد يتوزعون على المحافظات اللبنانية على النحو التالي:
41.4% في شمال لبنان.
29.6% في البقاع.
16.1% في جبل لبنان.
0.8% في جنوب لبنان.
4.5% في النبطية.
0.4% في بيروت.

من المتوقع ان يصبح نحو 45% من اللبنانيين تحت خط الفقر المدقع

نسمة، ما يعادل 45 في المئة من سكان لبنان تحت خط الفقر المدقع.

المساهمون في المشروع

من ابرز المساهمين في هذا المشروع، برنامج الاغذية العالمي التابع للامم المتحدة الذي يوزع نظام بطاقات القسائم الغذائية الالكترونية على المستفيدين بعد التأكد من اوضاعهم، والتي تمكنهم من شراء ما يلزم من مواد غذائية من المحال المتعاقدة مع برنامج الاغذية والمراقبة من قبلها. بدأ البرنامج عام 2014 توزيع 5000 بطاقة لـ5000 اسرة، فيما ارتفع العدد حاليا الى 15,000 اسرة من اصل 43,000 مسجلة في برنامج حياة، اي نحو 107,000 لبناني. حاليا، تدور نقاشات بين الدول المانحة ووزارة الشؤون بهدف زيادة عدد الاسر المستفيدة استجابة للاوضاع الحرجة التي تمر فيها البلاد. يمكن استخدام هذه البطاقة حصريا في اكثر من 400 متجر متعاقد مع

برنامج الاغذية العالمي. وقد سبق وتم اختيارها بناء على مواصفات تشمل النظافة والجودة والاسعار المدروسة. كما يحرص البرنامج على مراقبتها بانتظام والتأكد من التزامها بالمعايير المطلوبة. اما المستفيدون فيتم اختيارهم بحسب مواصفات تحددها الحكومة اللبنانية وتعتمدها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء حصرا. في استطاعة الاسر المحتاجة ان تتوجه الى اقرب مركز تنمية اجتماعية تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم طلب، فيقوم العاملون الاجتماعيون التابعون للوزارة بزيارة منزل صاحب الطلب وجمع معلومات دقيقة عن وضعه المعيشي. بناء على هذه المعلومات، تحدد رئاسة مجلس الوزراء اهلية صاحب الطلب للحصول على البطاقة.

تجديد الباسبور البيومترية
تجديد الإقامة للعمّال الأجانب
تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريين
لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن

